# ملاحظات حول مبررات وامكانية اعادة توطين سكان المناطق النائية في ليبيا

الدكتور مصطفى عمر التير (*)

## مقدمـــــة :

تعد الجمهورية العربية الليبية من حيث المساحة ( ١ر٧٥٩ر٥٤٠ كم٢) رابع دولة فى أفريقيا بل ان مساحة ليبيا تزيد عن نصف مساحة الهند ومع ذلك لا يتعدى عدد السكان المليونى نسمة . وهذا راجع فى المكان الاول إلى أن الغالبية العظمى من مساحة ليبيا صحراء ، والى عدم وجود مصادر ثابتة لمياه الرى كالانهار مثلا أو معدل عال من كمية الامطار السنوية . فليبيا تخلو من الانهار والبحيرات وعلى الرغم من أن الامطار تهطل فى فصل الشتاء على الاجزاء الشـمالية من البلاد فان كمية المطر السنوية لا تكفى لاقامة زراعة مستديمة الا فى أجزاء محدودة . ولذلك تعتمد زراعة ليبيا على المياه الجوفية ولم تكتمل بعد الدراسات التى ستوضـح إمكانية هذا المصدر من المياه وهل بالامكان الاعتماد على كمية المياه الجوفية اذا ما أريد التوسع فى الانتاج الزراعى . لقد قيل بأن كمية المياه الموجودة فى البحيرة الجوفية التى اكتشفت عام ١٩٦٩م تحت رمال واحة الكفرة تعادل كمية المياه التى ستجرى فى وادى نهر النيل لمدة ٢٠٠ سنة ، وبالامكان الاعتماد على كمية الميـاه هذه لزراعة حوالى (١٩٣ر٠٠٠) فدانا لمدة تزيد على ٣٠٠ سنة .

وإذا كانت هذه التقديرات سليمة فيمكن بالطبع التوسع فى برامج النشـاط الزراعى فى هذا الجزء من الجمهورية بل وفى أجزاء أخرى خارج منطقة واحة الكفرة.

---

(*) استاذ مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب ـ الجامعة الليبية .

ونتيجة للظروف الطبيعية الآنفة الذكر تركز أغلب سكان ليبيا فى شريط ضيق مواز لساحل البحر الابيض المتوسط وانتشر بضعة آلاف فى الواحات المتبعثرة فى الصحراء .

وعلى الرغم من الظروف غير المشجعة على تزايد السكان فان معدل زياد سكان ليبيا فى السنوات الاخيرة وصل الى ٨ر٣٪ وهذه نسبة عالية إذا ما قورنت بمعدلات نمو السكان فى مجتمعات أخرى .

ويبدو أن جزءاً من هذه النسبة العالية راجع إلى عودة المهاجرين الليبيين لقد عاد فى السنوات الاخيرة إلى ليبيا كثيرون من الذين كانوا قد غادروا ليبيا أيام الاحتلال الايطالى .

**امكانيات ليبيا الاقتصادية :**

ونعنى بالامكانيات الاقتصادية فى هذا المجال توفر رأس المال وتوفر الايدى العاملة اللازمة لتوظيف رأس المال فى مشاريع إنتاجية .

لقد كانت ليبيا إلى سنوات قليلة من بين أفقر بلاد العالم من حيث القدر على الانتاج الاقتصادى . وأجمع الاقتصاديون الذين كتبوا عن ليبيا قبل اكتشاف البترول على استحالة قيام اقتصاد سليم فى هذه البقعة من العالم ، كما أكدوا بأن الليبيين يظلون معتمدين باستمرار على العون الخارجى .

وأفادت التقارير الاقتصادية التى كتبت فى أوائل الخمسينيات من هذا القرن أن متوسط دخل الفرد يقل عن ( ٥٠ دولارا ) فى السنة . وبالطبع لن يرتفع معدل تكوين رأس المال عن الصفر فى بلاد يقل متوسط دخل الفرد فيها عن (٥٠ دولارا) وبعبارة أخرى لن يكون بامكان مثل هذه البلاد تخصيص مبالغ مالية ذات قيمة لصرفها على برامج التنمية ولا توفير مبلغ سنوى يمكن اعادة توظيفه فى مجالات انتاجية .

(١) الجمهورية العربية الليبية ، الهيئة الفنية للتخطيط ، المسح الاقتصادى للجمهورية العربية الليبية ، طرابلس ، ١٩٧١ ، ص ٣٢ .

ولكن اكتشاف النفط فى الصحراء الليبية وتصديره بكميات كبيرة جعل الدخل القومى يقفز فجأة قفزات سريعة فأصبحت ليبيا فى مقدمة البلاد النامية من حيث امكانياتها المادية • وقفز متوسط دخل الفرد من أقل من ( ٥٠ دولارا ) فى السنة فى عام ١٩٥١ الى ( ١١٥ دولارا ) فى عام ١٩٥٨ و ( ٩٢٦ ) دولارا فى عام ١٩٦٧ و ( ١٦٩٥ ) دولارا فى عام ١٩٧٠ وهذا مستوى عال بالنسبة للبلاد النامية • فمثلا كان متوسط دخل الفرد فى عام ١٩٦٨ حوالى ( ١٠٠ ) دولارا فى السودان و ( ٢٢٦ ) دولارا فى تونس و ( ١٨٢ ) دولارا فى مصر •

قلنا أن متوسط دخل الفرد فى ليبيا وصل اليوم مستوى عاليا بالنسبة للبلدان النامية وذلك لانه بالمقارنة مع متوسط دخول الافراد فى البلاد المتقدمة تكنولوجيا فان متوسط دخل الفرد فى ليبيا يبدو منخفضا ، فمثلا وصل متوسط دخل الفرد فى السويد فى عام ١٩٦٨ الى ( ٣٢٠٠ ) دولارا وفى الولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٦٨ الى ( ٤٤٠٠ ) دولارا • والجدير بالذكر أن متوسط دخل الفرد فى البلدين ينمو بمعدل ٥ر٣٪ و ٤ر٢٪ على التوالى • ولذلك فاذا استمر نمو متوسط دخل الفرد فى ليبيا بنفس المعدل الذى كان عليه خلال السنوات الاخيرة والذى يقارب ٣٠٪ تقريبا سنرى بأن متوسط دخل الفرد فى ليبيا أصبح يضاهى متوسط دخل الفرد فى أغنى بلاد العالم [٢] •

وتجدر الاشارة الى أن ارتفاع متوسط دخل الفرد فى مجتمع لا يعنى بالضرورة أن جميع أو حتى غالبية أفراد ذلك المجتمع ينعمون بالحياة الرغدة • لان الطريقة التى يتوصل بها لتحديد متوسط دخل الفرد لا تأخذ فى الحسبان الحالة الاقتصادية لكل فرد على حده • ولذلك فقد يعطى الرقم الدال على متوسط دخل الفرد صورة غير حقيقية للواقع الاقتصادى للغالبية ، فبالامكان وجود مجتمع يكون متوسط دخل الفرد فيه عاليا ومع ذلك تعيش الغالبية العظمى من السكان فى فقر مدقع •

إلا أن متوسط دخل الفرد يعطى فكرة عن الامكانيات المالية المتوفرة لدى

---

(٢) أخذت الارقام الخاصة بمتوسط دخول الافراد من :
United Nations, International Financial Statistics, 25 (May 1972), p. 326 ; (June 1972), pp. 115-117, 326-326, 350, 364-367.

المجتمع ، فبلوغ متوسط دخل الفرد السنوى ( ١٦٩٥ دولارا ) يعنى بأن لليبيا امكانيات مالية حسنة • وبامكان هذا البلد أن يعتمد على نفسه لتمويل برامج التنمية ولرفع مستوى حياة المواطنين •

ولكن المال وان كان عاملا مهما للتنمية الاقتصادية فهو ليس بالعامل المهم الوحيد • اذ يحتاج المال إلى من يستعمله استعمالا سليما ليصبح عنصر انتاج • وهنا يأتى دور الشق الثانى من الامكانيات الاقتصادية وهو الطاقات البشرية ، فهل تتوفر فى هذا المجتمع جميع الايدى العاملة التى تتطلبها طبيعة النهضة الاقتصادية الحالية ؟ وهل هذه فى المستوى الفنى والعلمى المطلوب ؟ وهل لدى أفراد القوة العاملة الاستعداد الضرورى للعمل والرغبة الصادقة لبذل الجهد ؟ •

سوف لا نحاول الاجابة عن جميع هذه الاسئلة فى هـذا المجـال ولـكننا سنستعرض باختصار بعض خصائص القوة العاملة فى البلاد •

لعل الامية هى أسوأ تركة خلفتها عهود الاستعمار ليعانى من نتائجها الليبيون لسنوات طويلـة •

لقد بذل الليبيون مجهودات طيبة خلال العشرين سنة الاخيرة لنشر التعليم والوعى التعليمى وأثمرت هذه الجهود فى مجال تعليم الصغار وخصوصا الذكور • إلا أن الجهود الرسمية وغير الرسمية لنشر التعليم بين من فاتتهم فرصة التعلم فى الصغر لم تحقق نجاحا ملموسا بعد ، فنسبة الامية لا تزال عالية جدا كما يتضـح من الجدول رقم ( ١ ) •

## جـــدول رقم ( ١ )

### المستويات التعليمية للمواطنين من عمر ٦ سنوات فما فوق فى سنة ١٩٦٤م

| المستوى التعليمى | ذكـــور | انـــاث | المجمـــوع |
|---|---|---|---|
| أميـــــــون | ٣٥١ر٦٥٣ | ٥١١ر٨١٥ | ٨٦٣ر٤٦٨ |
| قـــراءة فـقط | ١٠ر٠٩٢ | ٢ر٧٤٦ | ٢١ر٨٣٨ |
| قـــراءة وكتابـة | ٢٠١ر٨٧٣ | ٤١ر٦٨٥ | ٢٤٣ر٥٥٨ |
| شـــهادة ابتدائيـة | ٣٥ر٠٨١ | ٤ر٤٥٨ | ٣٩ر٥٣٩ |
| « اعـدادية | ١٤ر٦٤٥ | ١ر٥٠٠ | ١٦ر١٤٥ |
| « ثانويـــة | ٤ر٤٥٥ | ٢٩٥ | ٤ر٧٥٠ |
| « جامعيةفمافوق | ١ر٤٢٧ | ٩٦ | ١ر٥٢٣ |
| المجمـوع | ٦١٩ر٤٤٢ | ٥٦٢ر٧٥٢ | ١ر١٨٢ر١٩٤ |

**المصـــدر :**

الجمهورية العربية الليبية ، الهيئة الفنية للتخطيط ، ص ٤٢ .

وكما هو واضح فى الجدول رقم ( ١ ) فان نسبة الامية بين الاناث أعلى منها بين الذكور ، ففى الوقت الذى تجاوزت فيه نسبة الامية بين الاناث ٩٠٪ لم تزد النسبة بين الرجال عن ٥٧٪ وستستمر هذه الهوة بين الذكور والاناث فى مجـال التعليم لسنوات كثيرة وذلك لوجود ظروف إجتماعيـة تعرقل انتشـار التعليـم بين الانـاث .

جاء فى التقارير الرسمية أن جميع الذكور الذين فى سن مرحلـة الدراسـة

الابتدائية كانوا مسجلين فى المدارس فى عام ١٩٦٨ ، وكانت نسبة الاناث المسجلات فى المدارس فى عام ١٩٦٨ أقل قليلا من ٥٠٪ من مجموع اللاتى كن فى سن مرحلة الدراسة الابتدائية [٣] .

ولعل القول بأن جميع الذكور الذين فى سن الدراسة الابتدائية منتسبون الى المدارس الابتدائية قول مبالغ فيه . وترجع المبالغة الى صعوبة تقدير عدد الطلبة المنتسبين إلى المدارس الابتدائية والذين تجاوزوا هذه المرحلة . إذ لا يزال فى كثير من مدارسنا الابتدائية وخصوصا فى الريف طلاب تجاوزت أعمارهم السن المحددة لطلاب المرحلة الابتدائية . وإستنادا الى معدلات تزايد طلبة المرحلة الابتدائية يمكن القول أن ما لا يقل عن ٩٠٪ من الذكور الذين يصلون سن السادسة يسجلون فى المدارس الابتدائية ، ولكن لا يبقى جميع هؤلاء فى المدرسة حتى يكملوا تعليمهم الابتدائى .

لقد بينت التقارير الرسمية وكذلك البحوث التى تناولت موضوع التعليم فى ليبيا بأن نسبة كبيرة من الذين يسجلون فى المدارس يتخلفون عن مواصلة التعليم [٤] ، ويبدو أن عدد الطلبة الذين لا يستمرون فى الدراسة الى نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية كبير ولذلك ظلت أعداد الطلبة ــ فى مراحل التعليم ما فوق الابتدائية واعداد من يكملون هذه المراحل بسيطة جدا .

« ... فبافتراض بقاء معدلات الفاقد ونسب الالتحاق فى المراحل المختلفة على ما هى عليه الآن يتبين أن من كل ( ١٠٠٠ ) تلميذ يلتحقون بالسنة الاولى الابتدائية يتخرج منهم ( ٧٦ ) طالب فى المرحلة الاعدادية بعد ٩ سنوات ، ( ٤٩ ) طالب فى المرحلة الثانوية بعد ١٢ سنة ، ١٤ طالب فقط فى المرحلة الجامعية بعد ١٦ سنة [٥] » .

---

(٣) الجمهورية العربية الليبية ، الهيئة الفنية للتخطيط ، ص ٤٠ .

(٤) أنظر مثلا البحث رقم ٣ من بحوث وفد ليبيا لمؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية الذى عقد فى طرابلس فى الفترة الواقعة ما بين ٩ ــ ١٤ ابريل من عام ١٩٦٦ .

(٥) عبد التواب اليمانى ، « التعليم والقوى البشرية فى ليبيا » ، دراسات فى الاقتصاد والتجارة ، مجلد ٦ العدد ١ ، ١٩٧٠ ، ص ٥٤ .

ان نشر التعليم الابتدائى بين المواطنين فى مجتمع من المجتمعات يمكن أن ينظر اليه كاستثمار • ولكن الفائدة التى سيجنيها هذا المجتمع من مثل هذا النوع من الاستثمار ستكون منقوصة ما لم تواكب مجالات التعليم الاخرى انتشار التعليم الابتدائى خصوصا وأن الاعمال التى تتطلب مستوى من التعليم أعلى من مستوى المرحلة الابتدائية فى إزدياد من يوم الى آخر ، ولذلك فستظل ليبيا الى سنوات قادمة فى حاجة إلى الاستعانة بالبلاد الاخرى لتوفير عاملين من ذوى التعليم ما فوق الابتـــدائى •

لقد كانت مجالات العمل المتوفرة فى ليبيا حتى سنوات قليلة لا تكاد تتعدى مجالات العمل التقليدية لسكان حوض البحر الابيض المتوسط كالزراعة والرعى والتجارة وصيد السمك والوظائف الحكومية إلا أن النهضة الاقتصادية الاخيرة فتحت أمام الليبيين آفاقا جديدة فى مجال العمل ــ كالعمل فى شركات النفط وفى ميادين البناء والصناعة كما تطور الجهاز الادارى بالحكومة واتسعت مجالاته •

ولكن غالبية الوظائف التى استحدثت فى البلاد تشترط فى المتقدمين لشغلها درجة معينة من التعليم أو الخبرة الفنية • وهذا يعنى أن بعض الليبيين الباحثين عن العمل لن تتوفر فيهم الشروط التى تتطلبها الوظائف فى الوقت الحاضر • وتضطر الدوائر الحكومية وكذلك القطاع الخاص الى البحث خارج ليبيا عمن تتوفر لديهم الخبرات والمهارات المطلوبة •

ولكن هل يعنى هذا بأنه ليست هنالك بطالة فى المجتمع الذى يستورد الايدى العاملة ؟ وتعنى لفظة « بطالة » هنا ظاهرة وجود عدد من الافراد القادرين علـــى العمل الباحثين بجد عن أعمال العاطلين لعدم توفر مجالات العمل فى المجتمـــع • وتستثنى من تعريف البطالة هذا فئة القادرين على العمل الذين فضلوا باختيارهم أن يظلوا عاطلين ، كما تستثنى فئة الافراد الذين يضـــعون شروطا خاصـــة لقبول الوظيفة أو نوع العمل كأن يكون مكان العمل قريبا من مكان السكن مثلا ويختارون البطالة عن قبول الاعمال التى لا تتوفر فيها شروط معينة •

وتشير إحصائيات عام ١٩٦٤م إلى أن نسبة البطالة بين الذكور كانت ٥ر٨٪ (٦) ، ولكن كثيرا من المسئولين يؤكدون أن مجال العمل متوفر فى الوقت الحاضر لجميع الفئات الباحثة عن العمل بما فى ذلك فئة العمال غير الفنيين .

ولكن توفر فرص العمل حتى لغير الفنيين لا يعنى بالضرورة أن كل شخص يبحث عن عمل سيجد عملا ولا أن جميع الطاقات المتوفرة فى المجتمع مستغلة إستغلالا إقتصاديا حسنا ـ وأن توفرت فرص العمل فى مدينتى بنغازى وطرابلس فانها غير متوفرة فى كثير من القرى ، وفى الوقت الذى يبحث فيه أرباب العمل عن العمال تظل أعداد كبيرة من الايدى العاملة عاطلة أو شبه عاطلة أما لانها لا تملك المهارات والخبرات المطلوبة أو لانها ليست موجودة فى المكان الذى يتوفر فيه العمل .

ولذلك فعلى الرغم من أن متوسط دخل الفرد قد وصل الى مستوى عال ، وتوفر فرص العمل خصوصا فى المدن ، لا يزال ليبيون عاطلين وشبه عاطلين يعيشون حياة الفقر والكفاف .

ويبدو أن ظاهرة الفقر من بين الصفات التى ستستمر ملازمة للمجتمعات البشرية على الرغم مما وصل إليه الانسان الحديث من تقدم . فحتى فى تلك المجتمعات التى وصلت درجة من الغنى المادى لم تعرف لها البشرية مثيلا من قبل لا تزال فئات من المواطنين تعيش فى فقر مدقع .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن كم عدد فقراء ليبيا وأين يعيشون ؟ ولا نستطيع أن نجد اجابة واضحة لمثل هذا السؤال ، فعلى الرغم من أن لفظة فقير تعنى مدلولا متعارفا عليه فى المجتمع الليبى لا يوجد تعريف رسمى لمستوى الفقر نستطيع أن نستند عليه فى عملية إحصاء الفقراء . أما بالنسبة الى المناطق التى يعيش

(٦) الجمهورية العربية الليبية ـ الهيئة الفنية للتخطيط ص ٣٢ .

فيها فقراء ليبيا فبالامكان القول بصفة عامة بأنها أحياء الصفيح الموجودة فى المدن وبعض أجزاء القرى الفقيرة والواحات النائية •

**مساهمة المرأة فى الانتاج الاقتصادى :**

بالاضافة إلى قلة عدد سكان ليبيا بالمقارنة مع مساحة البلاد والى عدم الاستفادة ببعض الطاقات البشرية لعدم ملاءمتها لانواع الاعمال أو لانتشارها فى مجموعات صغيرة متباعدة فان الانظمة الاجتماعية السائدة حرمت البلاد من عدد لا بأس بـه من الايدى العاملة • فالفصل الموجود بين الاناث والذكور أدى إلى أن تبقى غالبية النساء فى البيوت • إن طبيعة العمل فى الريف وبساطة الحياة الاجتماعية ساعدت الكثير من نساء الريف على الاشتراك مع الرجل فى الاعمال الاقتصادية خارج المنزل • وبقيت المرأة فى المدينة باستثناء نسبة بسيطة بعيدة عن المشاركة الفعالة فى الاعمال ذات الانتاج الاقتصادى •

وتتمثل النسبة البسيطة من النسوة العاملات فى المدن فى عاملات التنظيف والفتيات حديثات التعليم واللاتى يعملن خارج البيت كمدرسات وممرضات وموظفات إداريات •

كما توجد فئة من النسوة يقمن بأعمال ذات انتاج إقتصادى ولا تستدعى خروج المرأة من بيتها ولا مخالطة الرجال وتتمثل هذه الاعمال فى صناعة البسط والملابس الوطنية كالجرد والعباءة •

وتوضح الاحصائيات الرسمية أن ٧ر٢٪ فقط من جميع الاناث من سن ٦ سنوات فما فوق فى ليبيا يشتغلن فى أعمال ذات إنتاج إقتصادى • وهذه نسبة ضئيلة خصوصا إذا قورنت بمثيلاتها فى البلدان الاخرى فمثلا بلغت النسبة فى الاتحاد السوفيتى ٥ر٤١٪ وفى ألمانيا الغربية ٤ر٣٠٪ وفى فرنسا ٩ر٢٧٪ وفى

اليابان ٦ر٣٨٪ بينما لم تزد فى جمهورية مصر العربية عن ٨ر٤٪ ووصلت فى الجمهورية العربية السورية إلى ٧ر١٤٪ [٧] .

ذكرنا أن الغالبية العظمى من النساء خصوصا فى المدن لا يقمن بأعمال تعود بنفع إقتصادى مباشر وهذا لا يعنى بالضرورة أن نساء المدن يعشن حياة خمول وكسل أو يقضين كل أوقاتهن فى أعمال غير مجدية . بل على عكس ذلك فالمرأة فى المجتمع الليبى سواء فى المدينة أو الريف امرأة ذات أعمال كثيرة وليس لديها من وقت الفراغ إلا القليل . لانها وحدها تتحمل مسئولية القيام بجميع الاعمال المنزلية من تنظيف وطبخ وتربية أطفال الخ .. وحجم الاسرة الليبية كبير إذا ما قورن بحجم الاسرة فى كثير من المجتمعات . فمتوسط حجم الاسرة الليبية كان ٢ر٥ شخصا حسب إحصاء عام ١٩٦٤م [٨] وليس هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد أن متوسط حجم الاسرة الآن أصغر مما كان عليه فى عام ١٩٦٤م .

ثم أن عادة الاستعانة بالخدم والمربيات غير منتشرة بين الاسر الليبية إلا فى نطاق ضيق . ولا يزال المنزل هو المكان الرئيسى الذى يتناول فيه جميع أفراد الاسرة جميع الوجبات الغذائية . فعادة تناول الطعام فى المحلات العامة كالمطاعم غير منتشرة بين الاسر الليبية . وعلى الرغم من أن السوق الليبية توفر الكثير من الادوات المنزلية التى من شأنها أن تساعد ربة البيت على القيام بواجباتها كالفرن الكهربائى أو فرن الغاز وغسالة الملابس وغسالة الصحون الخ .. فان إقبال الاسرة

---

(٧) United Nation, Demographic Yearbook, 1970, pp. 595 - 612.
وتجدر الاشارة الى أن الارقام ترجع الى احصائيات أخذت فى سنوات مختلفة كما أن الحد الادنى للسن لم يكن واحدا فى جميع الحالات فمثلا الارقام الخاصة بروسيا ترجع الى عام ١٩٥٩ ، بينما ترجع الارقام الخاصة بألمانيا ، فرنسا ، واليابان الى عام ١٩٦٥ ، وترجع أرقام جمهورية مصر العربية الى عام ١٩٦٠ ، واما أرقام الجمهورية العربية السورية فترجع الى عام ١٩٦٧ .
كما أن الحد الادنى لسن الاناث للنسب الخاصة بكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية هو ٦ سنوات ويرتفع هذا الحد الادنى الى ١٣ سنة بالنسبة لالمانيا و ١٤ سنة بالنسبة لفرنسا و ١٥ سنة بالنسبة لليابان وهو غير مبين بالنسبة لروسيا .

(٨) التعداد العام للسكان ــ ١٩٦٤ ، ص ١٤ .

الليبية على إستعمال هذه الادوات لا يزال محدودا • وأوضحت دراسة مدينة إجدابيا مثلا بأن نسبة الاسر التى عندها غسالة ملابس لا تزيد عن ٩ر٠٪ كما لم تتجاوز نسبة الاسر التى تستخدم الكهرباء أو الغاز فى الطبخ ٨٪ من مجموع الاسر التى شملتها العينة بالدراسة [٩] •

إن نسبة الاسر التى تستعين بالادوات المنزلية الحديثة فى مدينة كطرابلس أو بنغازى لا بد وأنها أعلى من تلك النسبة التى ذكرناها لمدينة إجدابيا ثم أن دراسة إجدابيا أجريت عام ١٩٦٦م ونعتقد بأن عدد الاسر التى تستعمل الادوات الحديثة فى المنازل فى تزايد كل عام إلا أن استعمال هذه الأدوات لم ينتشر على نطاق واسع بحيث يمكننا القول بأنها أصبحت من مستلزمات حياة الاسرة الليبية وبالتالى يسرت عمل ربة البيت ووفرت لها وقتا يمكن أن يستعمل فى أعمال ذات إنتاج إقتصادى •

لقد كان من بين أهم النتائج المباشرة لفترة الرواج الاقتصادى التى تمر بها البلاد هجرة أعداد كبيرة من سكان الريف والواحات إلى المدن • ويبدو أن المسئولين عن عمليات إحصاء السكان فى ليبيا قد اعتبروا عواصم المحافظات هى التجمعات السكانية الوحيدة التى يمكن أن يطلق عليها لفظ « مدن » •

وسنأخذ بهذا التعريف للمدينة على علاته ــ إذ لا نحتاج فى هذه المناسبة إلى إيجاد تعريف أفضل للمدينة •

وكما هو واضح من الجدول رقم (٢) فان نسبة تزايد سكان المدن فى ليبيا أعلى بكثير من النسبة العامة لتزايد السكان •

---

(٩) قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية ، كلية الآداب ــ الجامعة الليبية ، المسح الاجتماعى الاقتصادى لمدينة اجدابيا ، بنغازى ــ دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ ، ص ٥٠ ــ ٥١ •

## جـــدول رقم ( ٢ )

## نسبة عدد سكان مراكز المحافظات فى سنوات ١٩٦٨/٦٤/٥٤م

| السنة | عدد السكان | النسبة المئوية لسكان ليبيا |
|---|---|---|
| ١٩٥٤ | ٣٣٩ر٩٧٠ | ٣١ر٢٪ |
| ١٩٦٤ | ٥٣٣ر٣٩٠ | ٣٤ر٢٪ |
| ١٩٦٨ | ٦٦٤ر٨٠٠(*) | ٣٦ر٨٪ |

(*) تقـديرات

**المصـــدر :**

الجمهورية العربية الليبية ، الهيئة الفنية للتخطيط ، ص ٤٢ .

إن حجم هجرة السكان إلى المدينة يتضح أكثر إذا نظرنا لنمو مدينتى طرابلس وبنغازى السكانى كما هو واضح فى الجدول رقم (٣) .

## جـــدول رقم ( ٣ )

## تطـور عـدد سـكان مدينتى طرابلس وبنغـازى منـذ عـام ١٩٥٤ حتـى عـام ١٩٦٨

| المـــدينة | تعداد ١٩٥٤ | تعداد ١٩٦٤ | تقديرات ١٩٦٨ |
|---|---|---|---|
| سكان مدينة طرابلس | ١٢٩ر٧٢٨ | ٢١٣ر٥٠٦ | ٢٦٨ر٧٠٠ |
| سكان مدينة بنغازى | ٦٩ر٧١٨ | ١٣٧ر٢٩٥ | ١٩٠ر٧٠٠ |

**المصـــدر :**

الجمهورية العربية الليبية ، الهيئة الفنية للتخطيط ، ص ٤٠ .

لا يستطيع المرء أن يوجه اللوم إلى آلاف المواطنين الذين تركو الريف وانتقلوا للعيش فى إحدى المدن ، لان المدينة توفر مجالات عمل أكثر وأفضل كما توجد فى المدينة تلك الانواع من الاعمال التى لها دخل مرتفع ، وفوق هذا وذلك توفر المدينة أسباب الحياة الحديثة .

لقد جاء فى إحصائيات وزارة الصناعة لعام ١٩٦٤ بأن نصيب مدينة طرابلس وحدها من المؤسسات الصناعية والتجارية فى ليبيا قد زاد عن ثلث هذه المؤسسات كما تركز فى مدينة طرابلس حوالى ٦٣٪ من مجموع المؤسسات التى وصفت بأنها كبيرة الحجم وهى تلك المؤسسات التى تستخدم ٢٠ شخصا فما فوق [١٠] ثم أن دواوين الحكومة موجودة فى المدن بل تستحوذ مدينة أو مدينتان فى العادة على أغلب الوظائف الحكومية .

ان ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة ظاهرة تنتشر فى الوقت الحاضر فى أغلب مجتمعات العالم وخصوصا المجتمعات الصناعية أو التى تهتم بالصناعة . وتفيد الدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة بأن أغلب المهاجرين من الريف إلى المدينة هم من صغار السن ومن الذين حصلوا على قسط من التعليم وأكدت الدراسات المحدودة التى أجريت فى ليبيا بأن الهجرة الليبية من الريف الى المدينة لم تشذ عن النتيجة التى توصل إليها أغلب من درس موضوعات تتعلق بالهجرة الداخلية وهى الهجرة التى تتم داخل المجتمع الواحد . فمثلا جاء فى الدراسة الاجتماعية الاقتصادية لمدينة بنغازى بأن أكثر من ٨٦٪ من جميع الذين قدموا إلى مدينة بنغازى بقصد الاقامة فيها منذ قبل عام ١٩٤٩ تراوحت أعمارهم ما بين ١٤ـ٣٦ [١١] .

لقد شبه أحد الباحثين الهجرة الداخلية بالسير فى طريق ذى اتجاه واحد ، فهى دائما من الريف إلى المدينة وليس العكس إلا فيما ندر ، ولم يذكر أكثر من ٣ر٠٪ من الذين شملتهم دراسة بنغازى بأنهم لا يرغبون فى الاقامة الدائمة فى

---

(١٠) المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(١١) سكوما مكرجى وعزيز القطيفى ، « دراسة اجتماعية ـ اقتصادية لمدينة بنغازى » ، دراسات فى الاقتصاد والتجارة ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ١٩٧٠ ، جدول رقم ٢ .

بنغازى بينما بلغت نسبة من قال بأنه ينوى الاقامة فى بنغازى باستمرار حوالى ٦ر٥٦٪ وحوالى ٧ر٢٨٪ ذكروا بأنهم لم يقرروا بعد ما إذا كانوا ينوون الاقامة الدائمة فى بنغازى أم لا [١٢] . ولقد تضمنت دراسة بنغازى سؤالا فرضيا يتعلق برغبة المهاجر فى العودة الى موطنه الاصلى لو توفرت فى الموطن الاصلى الامكانيات الموجودة فى مدينة بنغازى وأوضحت الدراسة بأن أغلب القادمين إلى مدينة بنغازى لا يفضلون العودة إلى موطنهم الاصلى ، ولكن يبدو أن لمدة الاقامة التى قضاها المهاجر فى بنغازى بعض التأثير على قراره الخاص بامكانية عودته إلى موطنه الاصلى . « وهنالك نسبة عالية تصل الى ٥ر٤٢٪ من مجموع المهاجرين دون تحديد لمدة الاقامة لا يرغبون العودة ـ مقابل ٣ر٣٨٪ من الراغبين فى العودة الى موطنهم الاصلى . وقد وضح أنه لمدة الاقامة التى قضاها المهاجر فى بنغازى بعض التأثير على قراره تجاه موضوع عودته ، فنسبة كبيرة من المهاجرين منذ مدة تقل عن ٥ سنوات يرغبون العودة إلى موطنهم إذا توافرت فيه فرص مماثلة ، ويختلف نمط الاجابة فى فئتى المهاجرين من الريف والمهاجرين من المدن ، فبالنسبة لمهاجرى الريف يوضح الجدول نسبة عالية للمهاجرين غير الراغبين فى العودة سواء قلت أو زادت مدة الاقامة عن ٥ سنوات بينما نجد أنه كلما قصرت مدة الاقامة لمهاجرى المدن كلما رغب عدد أكبر منهم فى العودة إلى موطنهم [١٣] » .

ولعل توفير مجالات العمل وإمكانيات الحياة الحديثة فى الريف سيساعد الريف على إسترجاع بعض من هجروه الى المدن فى السنوات الأخيرة أو على الاقل الاحتفاظ بالذين لا يزالون يعيشون فى ربوعه .

لقد ذكرنا فى مكان سابق بأن طبيعة المرحلة التى يمر بها النشاط الاقتصادى الليبى فى الوقت الحاضر تستدعى تجنيد خبرات وإمكانيات جميع الليبيين القادرين على العمل ، وذكرنا أيضا بأن الانظمة الاجتماعية القائمة تحول دون إستغلال بعض القادرين على العمل فى مجالات العمل ذات الانتاج الاقتصادى .

---

(١٢) المصدر السابق جدول رقم ٤ .

(١٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

إن تغيير الانظمة الاجتماعية عملية معقدة وتحتاج إلى وقت طويل . فالانظمة الاجتماعية ترتبط بقيم وعقائد وعادات وتغيير هذه ليس بالامـر الهين ، ولذلك ستظل نسبة مساهمة المرأة فى الانتاج الاقتصادى بسيطة لسنوات كثيرة قادمة .

وذكرنا بأن هنالك بضعة آلاف من السكان منتشرين فى مجموعات صغيرة فى الواحات ، ان وجود هذه الآلاف فى مجموعات صغيرة يقلل من إمكانية الافراد الانتاجية ويجعل أغلبهم عاطلا .

كما أن توفير المرافق العامة الضرورية كالطـرق والمـدارس والمستشفيـات ومحطات الكهرباء والماء لمثل هذه المجموعات المتفرقة أمر صعب بل ومتعذر فـى بعض الاحيان ، فليس بالامكان مثلا بناء مدرسة فى قرية ( مندرة ) والتى كان عدد الاطفال بها فى جميع سنوات العمر عبارة عن ٤٠ طفلا و ٤٨ طفلة فى عام ١٩٦٩ [١٤] كما أنه ليس بالامكان أيضا تعبيد طريق فوق بحر من الرمال المتحركة ولذلك فان تجميع هذه الآلاف فى مراكز تجمعات سكانية خطوة ضرورية للاستفادة بطاقـات معطلة ولرفع مستوى معيشة آلاف من الفقراء البائسين .

**اعـادة توطين السـكان :**

لقد اضطرت مجتمعات كثيرة إلى القيام ببرامج لاعادة توطين السكان ، ولعل أقرب الامثلة إلى مجتمعنا ما تم فى السنوات الاخيرة من إعادة توطين أهالى النوبة فى جمهورية مصر العربية وسكان وادى حلفا بجمهورية السودان ، ولقد تكونت نتيجة لبناء السد العالى فى أسوان بحيرة كبيرة غمرت مياهها أراضى زراعية فـى منطقتى النوبه ووادى حلفا مما اضطر حكومتى جمهورية مصر العربيـة وجمهورية السودان إلى بناء قرى جديدة لاعادة توطين الاهالى الـذين غمرت ميـاه النيل أراضيهم وقراهـم .

كان الهدف من وراء أغلب عمليات التهجير الجماعية أو إعادة التوطين هـو

---

(١٤) مندرة قرية من قرى الجنوب والارقام مأخوذة من تقرير موجز وضعته الوحدة الاجتماعية المتنقلة التابعة لوزارة العمل والشئون الاجتماعية التقرير فى عام ١٩٦٩ .

الرفع من مستوى معيشة من أعيد توطينهم وإيجاد مكان أنسب لحياة أفضل، ولقد أكدت نتائج الكثير من الدراسات بأن انتقال الفرد من مكان جغرافى الى آخر كان من بين أهم العوامل التى أدت الى تحسين مستوى معيشة الفرد ، إلا أن كان لبعض عمليات التهجير الجماعية نتائج سلبية وردود فعل عكسية .

إن الانتقال من مكان جغرافى إلى آخر الناتج عن طريق عملية تهجير جماعية يختلف كثيرا عن الذى يتم نتيجة رغبة الفرد وتخطيطه ، فيتم النوع الاخير من الانتقال بعد إقتناع الفرد بضرورة الانتقال ، وفى الغالب يختار الفرد مكان إقامته الجديد ، أو على الاقل أمامه فرصة الاختيار بين عدد من الامكنة الجديدة التى يمكنه أن ينتقل إليها ، وقد يتم إنتقال الفرد بهذه الطريقة ضمن برنامج انتقال جماعة كبيرة إلا أن انتقال هذه الجماعة يتم على مراحل ويستغرق وقتا طويلا نسبيا ، فعادة ما ينتقل أحد أفراد الأسرة للعمل والمعيشة فى بيئة جديدة وبعد مدة من الزمن يلحق به شخص ثان من الأسرة ثم ثالث وهكذا إلى أن يتم إنتقال جميع أفراد الاسرة والاقارب والمعارف الخ ..

ولكن الانتقال الناتج عن عملية تهجير جماعية يتم دفعة واحدة وقد يتم دون أخذ رأى الافراد المعنيين بالامر بل وقد يتم رغم أنف هؤلاء الافراد ومعارضتهم الشديدة لفكرة تغيير الموطن .

**ارتباط الانسان بالمكان :**

يرتبط الفرد بالمكان ارتباطا خاصا ـ إذ يطور المرء مع المكان علاقة شخصية إن صح التعبير فيميل الواحد منا الى اختيار مكان معين ليستحوذ عليه لنفسه وقد يكون هذا المكان مقعدا فى فصل دراسى أو جزءاً من مكتب أو حجرة أو منزل أو قطعة أرض الخ ... ويرتبط الانسان بالمكان إرتباطا نفسيا فيفضل المرء الجلوس فى نفس المكان فى الفصل الدراسى أو المقهى أو ناصية الشارع ويحب التردد على الامكنة التى ارتبط بها سواء أكان المكان مسجداً أو ناصية شارع أو مقهى أو حديقة أو جزءاً من شاطىء البحر الخ ... وكلما كثر تردد المرء على

مكان معين كلما قويت درجة إرتباطه النفسى بهذا المكان . وكلما قويت درجة ارتباط المرء نفسيا بالمكان كلما زادت درجة معارضته لفكرة هجره للمكان ما لم يكن ترك المكان من بين متطلبات الثقافة السائدة والانظمة الاجتماعية كترك الطالب مدرسته الابتدائية ليلتحق بالمدرسة الاعدادية مثلا ، فعندما يودع الطالب مدرسته الابتدائية إلى غير رجعة ليلتحق بمدرسة إعدادية فانه لا يحزن كثيراً ولا يعارض فكرة النقل التى نتج عنها إبتعاده عن أمكنة تعود عليها وله فيها ذكريات ، بل على العكس فانه يرحب بهذا الانتقال لانه تعلم بأن أنظمة التعليم فى مجتمعه تستدعى مثل هذا الانتقال ولذلك فانه استعد نفسيا لذلك اليوم الذى يغادر فيه مدرسته الابتدائية إلى غير رجعة .

واستعداد الطالب النفسى لترك مدرسته الابتدائية لا يمنع من أن يتأثر هذا الطالب وتنقبض نفسه عندما تحين ساعة مغادرته للمكان الذى له فيه ذكريات ، ولكن درجة تأثر الطالب وتأسفه وحزنه تقل كثيراً عن درجة تأثر وحزن الشخص الذى اضطر إلى ترك منزله أو أرضه أو قريته أو وطنه .

ويقدم أحد المسئولين عن إعادة توطين سكان النوبة صورة حية لدرجة تأثر بعض النوبيين عندما حانت ساعة توديعهم للارض التى تربوا عليها وهى صورة تتكرر فى جميع المناسبات المماثلة فيقول : ( لقد أزفت ساعة الرحيل عن الارض التى عليها درع النوبيون وعاشوا ومن قبلهم عاش آباؤهم منذ ألوف السنين ، والعيون دامعة .. والوجوه شاحبة .. والانفاس متقطعة .. والصورة عامة تحكى قصة حب عنيف ووفاء أحد طرفيها أرض النوبة وطرفها الثانى النوبيون ..

عم « ذهب » هذا النوبى العجوز الذى جاوز التسعين من عمره يحمل حفنة من تراب الارض التى عشقها وعاش عليها وفى حنان وإعزاز يضع حفنة التراب فى قطعة قماش ويضعها فى جيبه .

و « عايشه » الارملة الشابة .. ترتجف كلما نظرت إلى الغرب حيث يرقد زوجها المتوفى هناك .. هناك بين الرمال على أرض النوبة .. وفى لهفة ووفاء تأخذ آنية بها ماء وتتجه إلى المقابر لتسقى ترابا حوى جسد زوجها منذ سنين ..

و « أم النيل » هذه الصبية اليافعة التى فقدت أباها وأمها منذ سنين وعلى سنوات عمرها على ذكراهما ممثلة فى المسكن ذى الحجرة الواحدة الذى بناه أبوه بيده قبل وفاته •• إنها تمسح خديها بحائط المسكن الذى أخذت حباة الرمال تنسل عن حوائطه ذائبة بتأثير حرارة التنهدات وسيل الدموع •• » [١٥] •

وتعكس الثقافة السائدة فى المجتمع فيما تعكس طريقة تفكير أفراد المجتمع واتجاهاتهم ومعتقداتهم وذوقهم الفنى وميولهم الخ •• وتتوفر فى الثقافة السائدة فى مجتمعنا الكثير من الامثال والاقوال العامة السائدة التى تعكس ارتباط الفرد بالمكان الذى تربى فيه وحرصه على بقعة الارض التى عاش عليها فيقال ( يقول الطير وكرى وكرى ) أى بمعنى يحن المرء إلى موطنه أو مكان تربيته كما يحن الطير إلى عشه • ويقال أيضا عند التحدث عن أهمية الاستمرار فى الاقامة فى أرض الآباء والاجداد ( أرض بوى وأرض جدى ) و ( بلادكم يا حجاج ) •

وإن كانت جميع هذه الامثلة يصح أن تستعمل كأدلة لحب الوطن بالمفهوم الواسع إلا أنها تصلح فى نفس الوقت كشواهد على تعلق المرء بالوطن بالمعنى الضيق ونقصد فى هذه الحالة المدينة أو القرية أو حتى الحى أو الشارع •

وتتحكم فى درجة إستعداد الفرد لمغادرة المكان الذى تعود العيش فيه والانتقال للعيش فى مكان جديد ثلاثة أنواع من العوامل :

**١ ـ عوامل جذب محلية :**

وهى تلك العوامل التى تشجع المرء على الاستمرار فى البقاء فى نفس القرية أو المدينة كتوفر أسباب الحياة وطول الفترة الزمنية التى قضاها المرء فى القرية أو المدينة ووجود الافراد الذين تربطهم بالفرد علاقات وطيدة ـ كروابط الدم والعمل والصداقة •

---

(١٥) وزارة الشئون الاجتماعية بجمهورية مصر العربية ، تهجير أهالى النوبة ، القاهرة : دار مطابع الشعب ، بدون تاريخ ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ •

### ٢ ـ عـــوامل طـرد محليـــة :

وهى العوامل المنفرة الموجودة فى البيئة المحلية كقلة الموارد الاقتصـادية ، وقلة فرص العمل أو إضطهاد دينى أو إجتماعى أو سياسى ، وفراغ نفسى ناتج عن غياب من تربطهم بالفرد علاقات وطيدة .

### ٣ ـ عـــوامل جـــذب خـــارجية :

وهى تلك العوامل المشجعة على الاستقرار فى أماكن معينة كتوفر مجالات العمل ، وتوفر متطلبات ووسائل حياة أفضل ، وتوفر درجة عالية من الاطمئنان والحرية الشخصية والعدل واحترام الرأى .

وتؤثر أنواع العوامل التى ذكرناها بطريق مباشر أو غير مباشر فى القـرار الذى يتخذه الفرد الذى يفكر فى ترك موطنه الاصلى ليعيش فى موطن جديد سواء أكان إنتقاله من قرية إلى قرية أو من مدينة إلى مدينة أو من قرية الى قرية الى مدينة داخل الحدود السياسية للدولة التى ينتمى اليها . أو أن يكون الانتقال فى صورة هجرة من البلد الذى ينتمى إليه الفرد إلى بلد آخر تسـمح أنظمتـه باستقبـال المهاجرين من رعايا دول أخرى .

ولكن ما هو أثر العوامل التى ذكرناها عند ما يتم الانتقال من مكان جغرافى إلى آخر داخل برنامج تهجير جماعى خططت له ونفذته السلطة الحاكمة ؟

ليس لهذه العوامل أثر مهم على قرار الافراد المهجرين لانه كما ذكرنا سابقا قد لا يؤخذ رأى هؤلاء المهجرين فى اختيار المكان الجديد وكثيرا ما يجد أمثال هؤلاء بأنهم أمام الامر الواقع وحرية إختيارهم للمكان الجديد محدودة بما تعرضـه السلطات التى قررت وخططت وأشرفت على عملية التهجير .

إلا أن أثر العوامل التى ذكرناها يظهر بوضوح خلال مرحلة تكيف المهجرين فى بيئتهم الجديدة فاذا وفرت البيئة الجديدة الامكانات المشجعة لحيـاة أرغـد وقدمت مجالات عيش أفضل فسيقلل هذا من مظاهر سوء التكيف والتى عادة ما

تصاحب المراحل الاولى من برامج إعادة التوطين وخصوصا عندما تتم هذه المراحل على حساب تفكك الانظمة الاجتماعية المحلية .

## بعض ما قد ينتج عن برامج اعادة توطين السكان من مشاكل وأسبابها

إن التجمعات البشرية التى تهمنا فى هذا المجال هى تلك التجمعات الصغيرة المتقوقعة على نفسها المنتشرة فى الاجزاء الصحراوية أو شبه الصحراوية من ليبيا كقرى ( جخره ، مراده ، ومندره ، وقبر عون ، والدواده الخ .. ) ولكل من هذه التجمعات البشرية الصغيرة أنظمة إجتماعية لها تقاليدها وعاداتها وقيمها . وعلى الرغم من تشابه الانظمة الاجتماعية الموجودة فى ليبيا اشتراكها فى صفات عامة فان لبعضها من الصفات الخاصة ما يجعله متميزا عن غيره . ولعل من أهم ما تشترك فيه المجتمعات البشرية الصغيرة التى يعنينا أمرها هنا : الفقر والامية والتمسك بالقديم والتحفظ والشك فيما هو جديد من أفكار أو وسائل .

ويتعود الفرد سواء فى المدينة أو فى الريف على علاقات إجتماعية معينة ونشاطات محددة ومن طبيعة المرء أن يدافع عما يؤمن به من عقائد وأفكار وآراء وتقاليد وعادات .

وكلما كانت البيئة الجغرافية التى يعيش فيها الفرد مقفلة عن التيارات الفكرية الخارجية كلما قويت درجة تمسكه بما تعود عليه وكلما زادت درجة مقاومته للافكار الجديدة حده ، بينما يكون الفرد المتعلم أو الذى تعرض لاثر ثقافات مختلفة أكثر إستعدادا من غيره لتجريب الاشياء الجديدة وأكثر تقبلا للتجديد والتغيير .

قد لا تؤدى برامج إعادة التوطين إلى إحداث تغييرات جذرية فى الانظمة الاجتماعية القائمة وفى أنماط العلاقات السائدة وفى مراكز توزيع السلطة المحلية كما حدث فى برنامج إعادة توطين سكان النوبة حيث نقلت القرية كوحدة قائمة بذاتها . وعمد المسئولون عن تنفيذ هذا البرنامج إلى بناء قرى جديدة تطابق القرى القديمة بما فى ذلك أسماء الشوارع وأسماء القرى نفسها .

إلا أن برامج أخرى أحدثت تغيرات فى الانظمة الاجتماعية وفى أنماط العلاقات وكذلك فى توزيع مراكز السلطة • وأى مشروع لتجميع السكان يتم فى ليبيا سيكون من النوع الاخير من برامج إعادة توطين السكان •

ولعله بالامكان حصر أسباب مظاهر سوء التكيف التى برزت خلال تنفيذ بعض برامج إعادة التوطين فى مجتمعات من نوع مجتمعنا فى النوعين التاليين :

١ ــ عدم الاهتمام بصفات وخصائص التراكيب الاجتماعية القديمة وهى تلك التى كانت موجودة فى البيئة قبل بداية عملية التهجير •

٢ ــ مغالاة المسئولين فى الاهتمام بالمهجرين •

لقد نفذت بعض برامج إعادة توطين السكان من غير أن تسبقها دراسات مفصلة للامكانيات وللاوضاع الاجتماعية وأنماط العلاقات السائدة ولذلك لم يهيأ المهجرون تهيئة سليمة للحياة فى البيئة الجديدة مما أدى إلى ظهور مشاكل عديدة فى مجال حياة الافراد المهجرين •

تتميز حياة الافراد فى المجتمعات الصغيرة بالبساطة والبعد عن التكلف • ويسود الانسجام بين المؤسسات الاجتماعية المحدودة الموجودة فى البيئة ، كما قد لا تتعدى العلاقات الاجتماعية السائدة علاقة الاسرة وقرابة الدم والعمل • ويلجأ الافراد فى الغالب إلى ما يعرف بوسائل الضبط الاجتماعى غير الرسمية لحل المنازعات ومواجهة أنماط السلوك المنحرف فيحكمون كبار السن ويؤمنون بالمسئولية الجماعية ويستعينون بما يعرف ( باقامة الحق والباطل ) •

ولعل من بين أهم ما يميز التجمعات السكانية الكبيرة كثرة أنواع العلاقات الاجتماعية وتشعبها وتنوع فرص ووسائل العمل وسيادة وسائل الضبط الاجتماعى الرسمية المتميزة بوجود قانون ورجال أمن ونيابة وقضاء الخ ••

ولا شك أنه بامكان من لم يتعود حياة المدينة التكيف مع الحياة المدنية إلا أنه يحتاج الى فترة زمنية يتعلم خلالها كيف يعيش فى مثل هذه البيئة • ولذلك

ينتج عن تجميع جماعات سكانية صغيرة فى مكان واحد أن تفقد بعض المراكز الاجتماعية المحلية وخصوصا المراكز القيادية مكانتها السابقة ، فقد يكون المركز المعروف بشيخ القبيلة أو مختار المحلة هو أعلى مركز فى القرية الصغيرة ، ويتمتع هذا المركز بجميع الميزات التى تصاحب المركز الاجتماعى العالى كما ترتبط به ما يناسب مكانة المركز من تبعات ، ولكن مثل هذا المركز فى المدينة أو فى التجمع السكانى الكبير ليس بأعلى مركز إجتماعى ، ويحتاج أولئك الذين كانوا يشغلون مثل هذا المركز فى البيئات الصغيرة إلى أن يتعلموا بأن مركز شيخ القبيلة أو مختار المحلة ليس بأعلى مركز فى المدينة ، كما يحتاج هؤلاء ومن كانوا يرتبطون بهذا المركز إلى أن يتعلموا بأن بعض الوظائف التى كان يقوم بها شيخ القبيلة أو مختار المحلة فى القرية هى من إختصاص مراكز إجتماعية أخرى .

ولا بد من أن تمر فترة زمنية قبل أن يتعلم المهجرون بأن المراكز الاجتماعية والوظائف التى ترتبط بها تختلف عما تعودوا عليه فى البيئات الصغيرة . وستظهر خلال هذه الفترة الزمنية مشاكل متعددة بسبب التنازع على مراكز السلطة وتصادم المصالح وما يؤدى إليه جهل الافراد بواجبات وحقوق بعض المراكز الاجتماعية الجديدة عليهم من بلبلة فى الافكار وتفتت فى الرأى وتضيع وإضاعة للوقت والجهد.

لقد فصل ما بين الافراد وبيئتهم الاصلية فصلا تاما فى كثير من برامج إعادة توطين السكان ويبدو أن حالة الفصل التام ما بين المهجرين ومواطنهم الاصلية تولد لدى المهجرين مشاعر معقدة تتميز بالحنين إلى الموطن الاصلى ، وقد يصاحب الحنين إلى الماضى شعور بعدم الرضى عن الحاضر . وإذا تطورت هذه المشاعر فقد تصل إلى درجة يصبح فيها الافراد يعيشون على ذكرى ماض عزيز على نفوسهم على الرغم من فقره الاقتصادى وقلة عطائه المادى ، أفراد يبذلون أقل جهد ويحلمون أكثر الوقت .

ولا تتولد مثل هذه المشاعر لدى من هاجر القرية أو المدينة من تلقاء نفسه . لان مثل هذا يعتقد أن بامكانه الرجوع إلى قريته أو مدينته فى يوم من الايام ، ويبعث هذا الاعتقاد فى نفس المهاجر شعورا بالطمأنينة يقلل من درجة حزنه وتأسفه

لتركه موطنه الاصلى • ولذلك فقد يكون من الافضل إعادة توطين السكان فى مناطق لا تبعد بعدا يجعل رجوعهم إلى مواطنهم الاصلية ولو لزيارة قصيرة أمرا يكاد يكون مستحيلا •

قد يعتقد المسئولون فى الدولة أن عليهم التزامات لا تنتهى نحو الافراد الذين أعيد توطينهم فتغدق الدولة المهجرين بالمساعدات التى لا تكون فى محلها ويتعود المهجرون على مد أيديهم لاخذ المساعدات إيمانا منهم بأن هذا من حقوقهم المشروعة.

لقد نتج عن مبالغة بعض الحكومات التى أشرفت على بعض برامج إعادة التوطين أن تكونت فئة من الكسالى تعيش على ما تقدمه الجهات الرسمية من منح وهبات ، إن مثل هذه الحالة ليست بحالة سليمة بل هى إنحراف عن الاهداف الاساسية لاعادة التوطين ومشكلة تزداد تعقيدا بمرور الايام •

**أهمية الدراسات الاستطلاعية :**

لا بد وأن تسبق برامج إعادة توطين السكان دراسات متكاملة لجوانب حياة السكان المراد إعادة توطينهم • ويمكن أن تهدف مثل هذه الدراسات إلى التعرف على :

١ ـ إمكانيات الافراد الانتاجية وتشمل هذه أعمار الافراد والجنس ومستوياتهم المادية والثقافية والصناعات المحلية والمهارات لتحديد المجالات التى يمكن أن يساهموا فيها فى البيئة الجديدة ومجالات التأهيل المهنى التى يمكنهم الاستفادة منها •

٢ ـ خصائص التركيب الاجتماعى المحلى ليستفاد من تلك الجوانب البناءة فيحافظ عليها فى البيئة الجديدة لان هذا سيسهل من عملية التكيف خصوصا خلال المراحل الاولى من برامج التوطين • وإذا كان النظام القبلى هو النظام الاجتماعى السائد فان العمل على تحطيم هذا النظام بين يوم وليلة لن يخدم برامج إعادة التوطين • فحتى لو آمن المسئولون عن برامج إعادة

التوطين بعدم ملاءمة هذا النظام لظروف الحياة الجديدة فلا بد من أن تطور أنظمة إجتماعية مناسبة لتحل محل النظام القبلى قبل محاولة الاستغناء عن هذا النظام .

٣ ـ خصائص وأهم مميزات الثقافة السائدة خصوصا تلك المتعلقة بالمعتقدات والقيم والتقاليد والعادات والذوق العام . فالثقافة تؤثر فى جميع جوانب الحياة من الطرق المتبعة فى تنشئة الجيل الجديد إلى حجم الاسرة المناسب إلى الاهداف العامة إلى الوسائل المسموح بها للوصول إلى الاهداف الخ .. فمثلا إذا كان حجم الاسرة فى مجتمع من المختمعات كبيرا وإذا كانت الثقافة السائدة فى هذا المجتمع تحض على الاكثار من عدد الاطفال وتثنى على الاسرة الكبيرة فان العمارات الشاهقة ليست بأفضل ما يمكن أن توفره برامج التخطيط والتنمية لاسر مثل هذا المجتمع . كما لا يناسب نمط المدينة فى بناء مساكن متلاصقة الاسرة الريفية التى تميل الى الاحتفاظ بعدد من الحيوانات وتربية الطيور وأحيانا إلى إقامة حديقة خضروات صغيرة ملاصقة للسكن .

٤ ـ القادة المحليون ، تقترن برامج إعادة توطين السكان بمحاولات من المسئولين لاقناع السكان بالفوائد التى ستعود عليهم إذا انتقلوا إلى البيئة الجديدة ، وعملية إقناع عدد محدود من الافراد أيسر من عملية إقناع الآلاف . وإذا اقتنع القادة المحليون بالفكرة فسيتولون مهمة اقناع بقية الافراد وبذلك يوفرون للمسئولين عن برامج إعادة التوطين وقتا وجهدا يمكن أن يستغلا فى مجالات أخرى .

٥ ـ أهم أهداف الافراد وآمالهم فى الحياة . فلكى تكون برامج التنمية أو التغيير واقعية لا بد وأن يؤخذ فى الحسبان طبيعة أهداف الافراد المعنيين بالامر . وإذا كان مستوى الطموح منخفضا ولا تتعدى أهداف الاغلبية مستوى حياة بسيطة ولتكن حياة بدائية أو شبه بدائية فلعله من الانسب والافيد فى هذه الحالة وضع برامج للرفع من مستوى الطموح ولتغيير طبيعة الاهداف قبل البدء فى تنفيذ برنامج تنمية أو إصلاح وضع لافراد طموحين .